

قياس وتحليل الفقر بدلالة الأمن الغذائي والفئات الهشة في مدينة كربلاء MEASUREMENT AND ANALYZES OF POVERTY BY FOOD SECURITY AND FRAGILE GROUPS IN KARBALA COMMUNITY

ا.م.د. صفاء عبد الجبار الموسوي
م.م. طالب حسين فارس الكريطي
جامعة كربلاء / كلية الإدارة والاقتصاد / قسم الاقتصاد

الملخص :

تناول البحث ظاهرة دراسة الفقر في محافظة كربلاء عبر قياس وتحليل الظاهرة وفقاً لمعطيات الحالة التغذوية كما أظهرها مسح عام 2005 ، وجاء ذلك بالاستناد الى رؤية تعد مؤشرات الامن الغذائي والفئات الهشة من اكثر تمظهرات اشكالية الفقر المعبرة عن حقيقتها . اعتمد البحث على المنهج الاستقرائي من خلال التحليل الكمي مع تاثير نظري للظاهرة من زاوية الامن الغذائي والفئات الهشة، وكانت المساهمة الاهم للبحث متمثلة في تاصيل المعرفة النظرية فيما يتعلق بالفقر وعلاقته الامن الغذائي، وكذلك تحليل المؤشرات الرئيسية للظاهرة في ضوء معطيات الحالة التغذوية للمحافظة مع محاولة لقياس الفقر والرفاهية فيها .
انتهى البحث الى استنتاجات وتوصيات يامل الباحثان ان تساهم في بناء رؤية يمكن الاستناد اليها في رسم سياسات مواجهة الظاهرة والحد منها .

Abstract:

The present paper studies the phenomenon of poverty in the Karbala community. The phenomenon is analyzed according to the premises of the nutritional condition that the survey conducted in 2005 showed. This was based on a vision that looks at the food security and fragile groups indicators as one of the most significant manifestations of poverty. The paper relied on the inductive approach using quantitative analysis with a theoretical introduction for the phenomenon from the food security and the fragile groups perspective. The contribution of the paper is in the origination of a theoretical knowledge regarding the relationship of poverty to food security and also the analysis of the main indicators in the light of the premises of the food condition in the province trying at the same time to measure poverty and richness in the same province. The paper concluded in some recommendations which may contribute to draw new policies that could face this malaise.

المقدمة (introduction)

يعد الأمن الغذائي مدخلاً مناسباً لتقصي حلة الفقر الشديد الذي يترك أفراداً وأسراً يقاسون آلام الجوع وأمراض سوء التغذية كالنقرم والهزال ، هؤلاء هم من يوصفون بغير الأمنين غذائياً ، وهم الذين لا تتوفر لهم متطلبات تأمين الغذاء الكافي والصحي ، لذا فهم لا تتوفر لهم حياة صحية مديدة ، وهذا المستوى من الفقر هو من أشد تمظهرات هذه الظاهرة خطورة ، ومن أكثرها إلحاحاً في حسابات برامج التنمية ، وهذا دفع مؤتمر القمة العالمي عام 2000 أن يعد بالقضاء على الفقر والجوع (بتحقيق الأمن الغذائي) في صدارة أهداف الألفية الثانية ، كما إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) عد توفر حياة صحية مديدة أول عنصر من العناصر الأساسية الثلاثة لديمومة التنمية البشرية .

● **مشكلة البحث :** وتتمثل في ان اختلاف تمظهرات ظاهرة الفقر يقتضي انتخاب اكثرها تعبيراً عن واقع الظاهرة في المجتمع .

● **فرضية البحث :** انطلق البحث من الرؤية التي تعد مؤشرات الامن الغذائي من افضل المداخل لدراسة ظاهرة الفقر في المجتمعات التي واجهت مشاكل حقيقية في تأمين متطلبات الامن الغذائي .

● **منهجية البحث :** اعتمد البحث في منهجيته على المنهج الاستقرائي من خلال التحليل الكمي للظاهرة مع الاستعانة بالمنهج الاستنباطي في التأطير الوصفي لها .

● **اهداف البحث :** تطلع البحث الى تحقيق الاهداف الاتية :

- (1) تاصيل المعرفة النظرية فيما يتعلق بالفقر وعلاقته بالامن الغذائي .
- (2) تحليل المؤشرات الرئيسية للظاهرة في ضوء معطيات الحالة التغذوية .
- (3) محاولة قياس الرفاهية في المحافظة وتحليل دلالاتها .

* مصدر البيانات : تم الاعتماد على البيانات التي قدمها مسح الحالة التغذوية لعام 2005 الذي اجراه الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات بالتعاون مع برنامج الاغذية العالمي ، ونظرا لعدم تحديث البيانات من أي جهة وباعتبار ان بيانات المسح شاملة ودقيقة ولعدم امكانية تحديثها الا بجهد مؤسساتي تم اعتمادها في البحث بوصف ان واقع المجتمع الاحصائي لم تطرأ عليه تغيرات مهمة .

المحور الأول: الأساس النظري لتحليل وقياس الفقر في ضوء الدخل و الأمن الغذائي:

في هذا المحور سنتناول المفاهيم الأساسية المتعلقة بخطوط الفقر وفجواته وكذلك مفاهيم الأمن الغذائي والفئات الهشة .

1) خطوط الفقر ومؤشرات الفقر (Poverty Lines & Poverty Index) :

أ- خط الفقر :

لتحديد حجم مشكلة الفقر ودرجة انتشارها وتركزها ، وتحديد أعداد الفقراء والخصائص الاجتماعية والاقتصادية لهم لا بد من تحديد مستوى من الرفاه .

فخط الفقر هو مقياس للتمييز بين الفقراء وغيرهم ، ويعرف خط الفقر بأنه (إجمالي التكلفة النقدية لفرد معين في مكان ومكان معين للوصول إلى مستوى رفاه مرجعي)⁽¹⁾ ، وسيجري هنا التمييز بين عدة أنواع من خطوط الفقر ، أهمها :

1. خط الفقر المطلق (Poverty Lines Absolute) :

وهو إجمالي تكلفة سلة السلع المطلوبة لسد الاحتياجات الاستهلاكية الأساسية⁽²⁾ .

2. خط الفقر النسبي (Poverty Lines Relative) :

ويحدد بناء على نسبة من مستوى المعيشة لعموم السكان ومن نماذج تحديده اختيار الحد الأعلى للدخل بنسبة 10 % من السكان الأدنى دخلاً أو 50 % من متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي⁽³⁾ ، وهذا القياس يناسب الدول المتقدمة ، ويكون فيها أكثر مصداقية من غيرها .

3. خط الفقر المدقع (Poverty Lines Extreme) :

وهو يشمل التكاليف الدنيا التي يستعملها الأفراد من أجل البقاء على قيد الحياة ، وهو يمثل مقدار الدخل اللازم للفرد لكي يحصل على الحد الأدنى من السرعات الحرارية اللازمة لإبقائه نشيطاً للقيام بوظائفه⁽⁴⁾ .

4. خط الفقر الاجتهادي (Juris Prudential Poverty Lines) :

يعتمد لتحديد المستوى المعاشي الذي يعد من هم دون فقراء وفقاً لخط الفقر الاجتهادي على القناعة المركوزة في ذهن الفرد عن المستوى المعيشي اللائق في مجتمعه ، إذ يطلب من الأفراد في استبيان مباشر تحديد حالتهم المعاشية وتقييم وضعهم الاقتصادي هل هم من الفقراء أم لا ؟⁽⁵⁾

تستخدم هذه الدراسة مفهوم خط الفقر المطلق والمدقع فقط ، ذلك أن خط الفقر النسبي هو في مفهوم يتناسب مع البلدان المتقدمة لأنها تمتلك شيكات ضمان اجتماعي ، وإن ظاهرة الفقر هي تعبير عن تفاوت في توزيع الدخل أكثر من كونها الافتقار إلى العيش بالمستوى الكريم .

أما خط الفقر الاجتهادي فهو من المفاهيم المرتبطة بالتقدير الكيفي للحالة الاقتصادية مما يضفي على نتائج تطبيقه عشوائية كبيرة بالقيمة العلمية والعملية لهذه النتائج .

ب - مؤشرات الفقر (Poverty Index) :

لتحقيق تحليل أعمق لظاهرة الفقر وجدت مؤشرات خاصة بقياس الفقر والتي يأتي تطبيقها بعد قياس خطوط الفقر ، هذه المؤشرات وضعت لها صيغ عديدة ، أهمها :

1. نسبة الفقر : وهو يحدد نسبة السكان الذين هم تحت خط الفقر ويقاس على وفق الصيغة الآتية⁽⁶⁾ :

$$H = G / N \times 100$$

حيث إن : H = نسبة السكان الفقراء .

$$G = \text{عدد السكان الفقراء (عدد الأفراد تحت خط الفقر) .}$$

$$N = \text{مجموع عدد السكان .}$$

2. فجوة الفقر : هذا المؤشر يقيس حجم الفجوة بين دخول الفقراء ومستوى الفقر في البلد لتحديد حجم الدخل اللازم للخروج من حالة الفقر (المطلق أو المدقع) أو غيرهما ، ومن أهم الصيغ المعتمدة لقياسه⁽⁷⁾ :

$$PG = (Z - M)$$

حيث إن : PG = فجوة الفقر .

$$Z = \text{خط الفقر المطلق أو المدقع .}$$

$$M = \text{متوسط دخل الأفراد الفقراء أو الأسر الفقيرة .}$$

وهناك مؤشرات أخرى لا تقل أهميتها عن المؤشرين السابقين لم يجز تناولها مثل مؤشر شدة الفقر (Poverty Serenity index) ، ومؤشر سن للفقر (Sean's Poverty) ومعامل جيني (Gini Coefficient) ، وجرى الاقتصار على المؤشرين أعلاه وفقاً لمقتضيات البحث والبيانات المتوفرة ومتطلبات الدراسة .

(2) مفهوم الأمن الغذائي :

يعرف مؤتمر الغذاء الدولي الأمن الغذائي بأنه الحالة التي تتحقق (عندما تتوفر الإمكانات المادية والاجتماعية والاقتصادية لكل الناس في كل الأوقات لتأمين غذاء كاف وآمين وصحي يلبي حاجاتهم الغذائية اليومية وتفضيلاً لهم

الغذائية بما يؤمن لهم حياة صحية فاعلة (8) ، وفي ضوء هذا المفهوم تبناه مؤتمر الغذاء العالمي الذي عقد 1996 تم بناء منظومة للمعلومات والخرائط حول عدم الأمن الغذائي والفئات الهشة من خلال تبني مفهوم لعدم الأمن الغذائي " Food insecurity " بدلالة عناصر أساسية ثلاثة هي توفر الغذاء " Food availability " وإتاحة الغذاء " Food access " والانتفاع من الغذاء " Food utilization " وفي وصف مختصر لهذه العناصر يمكن تعريفها بالاتي: (9)

توفر الغذاء: هذا المؤشر يقيس مدى توفر الغذاء بكميته المادية لأبناء المجتمع خلال مدة استهلاك معينة ومن مصادره المختلفة؛ الناتج المحلي، والخزين، والتجارة.

إتاحة الغذاء: هذا المؤشر يقيس مدى قدرة الناس على الحصول على الغذاء مادياً (الوصول للغذاء) أو اقتصادياً (من خلال الشراء) أو اجتماعياً (من خلال التكافل الاجتماعي).

الانتفاع من الغذاء: وهو المؤشر الذي يقيس مدى قدرة الفرد على تأمين احتياجاته التغذوية اليومية من الغذاء المتوفر والمتاح.

وهنا يجري التأكيد على ضرورة أن يكون إمكانية الحصول على الغذاء متاح مادياً واقتصادياً دائمة ولا تتعرض إلى التذبذب وعدم الاستقرار (10) وكذلك من المفاهيم الأساسية للتمييز الأمنيين غذائياً من غير الأمنيين هو (حد الهشاشة vulnerability) ويقصد به الوضع الحدي الحرج، الذي يكون فيه الناس (أو فئة منهم) على حافة التحول من حالة الأمن الغذائي إلى حالة عدم الأمن الغذائي.

وتعد مشكلة انعدام الأمن الغذائي تعبيراً آخر عن ظاهرة الفقر لذا يجري تحليل الظاهرتين في نسق واحد من التأثير العملي (11) وهو ما استند عليه البحث.

وبالاعتماد على نتائج المسح الذي قدمه الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات في وزارة التخطيط، وبالتعاون مع برنامج الأغذية العالمي (World Food Programmed) في النصف الثاني من عام 2005، المسح استهدف رصد مؤشرات الحالة التغذوية في العراق في إطار محاولة لتحديد الفقراء غير الأمنيين غذائياً من حيث عددهم وتوزيعهم المكاني، ثم كيفية تحقيق معاناتهم من الجوع والخوف، ولأجل إنجاز هذه المهمة جرى تحليل سبعة مؤشرات أساسية هي (التقزم، ونقص الوزن، والهزال، ونسبة الفقراء جداً [الذين ينفقون أقل من 15 دولار شهرياً] ودليل التدرج الغذائي الاستراتيجي، والدخل) (12).

اتخذت المؤشرات السبعة تلك إلى جانب مؤشر التنوع الغذائي لتحديد الفقراء غير الأمنيين غذائياً، ولتحديد مستويات الفقر، وقوة المعاناة في عدم الأمن الغذائي، وفي ضوء البيانات التي وفرها المسح والتي تم تلخيصها في (الجدول رقم 1) سنحاول تحليل النتائج بالنسبة لمحافظة كربلاء.

(المحور الثاني) المؤشرات الرئيسية لرصد مظاهر الفقر والأمن الغذائي:

(1) التحليل الديمغرافي:

أثبتت الدراسات أن هناك علاقة طردية بين حجم الأسرة وحالة الحرمان وعدم الأمن الغذائي، لذا يعد العامل الديمغرافي مدخلاً مهماً للإحاطة بظاهرة الفقر وعدم الأمن الغذائي (13).

ففي كربلاء أظهر المسح أن حجم الأسرة بلغ (7) أفراد وهو أكبر من المعدل الوطني البالغ (6.5) فرداً، كما أظهر المسح أن معدل عدد الذكور في الأسرة الكربلائية هو (3.6) فرداً، وهو أكبر من المعدل الوطني البالغ (3.3) فرداً، أما معدل عدد الإناث فقد بلغ (3.5) فرداً، وهو أكبر من المعدل الوطني البالغ (3.2) فرداً، وبذلك تعد محافظة كربلاء من المحافظات العراقية ذات حجم أسرة كبير، كما أن تركيبها النوعية متكافئة تقريباً.

(2) سوء التغذية (التقزم، نقص الوزن، الهزال) (*):

قدر سوء التغذية بنسبة 11% لنقص الوزن و 17% للتقزم و 7% للهزال، وهذه النسب تقل عن المعدل الوطني بفوارق متباينة، حيث بلغ المعدل الوطني لنقص الوزن (16%) وللتقزم (26%) وللهمال (9%) وعلى الرغم من أن هذه الفروق غير قليلة في ضوء المعايير العالمية إلا أن التحسن الذي أظهرت النتائج بالنسبة إلى كربلاء مقارنة بالوضع على المستوى الوطني يدل على إتاحة الغذاء وتوفر الماء الصالح للشرب في مدينة كربلاء هو أفضل من مستوياتها على المستوى الوطني، وهذه النتائج على مستوى المحافظة ككل، أما عند النظر إلى نتائج المركز والأقضية فيلاحظ أن قضاء عين التمر قد بلغت فيه مؤشرات سوء التغذية معدلات عالية جداً، حيث بلغت نسبة التقزم 24% وهي تقل عن المعدل الوطني بنقطتين مؤبنتين، أما نسبة نقص الوزن وهو سوء التغذية العام فقد بلغت (23.3%) وهي تزيد عن المعدل الوطني بـ (7) نقاط مئوية تقريباً، وكذلك الحال بالنسبة للهزال فقد بلغ (11%) بزيادة نقطتين عن المعدل الوطني. إن هذه النتائج مرتبطة بجملة عوامل من أهمها انخفاض معدل الدخل الشهري في القضاء مقارنة بالمعدل الوطني حيث يبلغ معدل الدخل في القضاء (31) دولاراً شهرياً لكل فرد، في حين يبلغ المعدل الوطني (41) دولاراً لكل فرد شهرياً، العامل الذي يؤثر في مدى إتاحة الغذاء للسكان في القضاء بالإضافة إلى أثر العامل الجغرافي وظروف مرحلة الحصار في عامل توفر الغذاء، ويضاف إليه عوامل نمط الاستهلاك والوضع التغذوي التي تترك أثرها في قدرة الفرد على الانتفاع من الغذاء Food Utilization المتاح والمتوفر عبر تأمين احتياجاته اليومية منه.

(3) الدخل والإنفاق:

وفقاً لما أظهرته نتائج المسح فإن 91% من رؤساء الأسر الذين يعملون جاءت دخولهم من مصدرين أساسيين هما الأجور المنتظمة وممارسة النشاط الخاص، أما دخول النسب المتبقية البالغة 9% فكانت من التحويلات النقدية، كإيجار

المباني أو الأراضي ، الأرباح والفوائد ، والإعانات والهدايا والصدقات والهبات ، وكذلك أظهرت النتائج بأن نسبة الأسر التي تمثل الأجور المنتظمة مصدر الدخل الرئيس بلغت 63 % في حين تشكل نسبة الأسر التي تعتمد على ممارسة العمل الخاص كمصدر للدخل الرئيس ما نسبته 30 % في حين هناك 7 % من الأسر التي تعتمد على مصادر الدخل الرئيس الأخرى ، أما الأسر التي تشكل الأجور المنتظمة مصدر الدخل الثاني لها فقد بلغت نسبتها 6.5 % في حين نجد أن 11 % من الأسر تعتمد على العمل الخاص كمصدر للدخل الثاني ، أما الأسر التي مثلت لها المصادر الأخرى مصدراً للدخل الثاني فقد بلغت 10 % .

وهنا نجد أن ارتفاع نسبة الأسر التي تعتمد على الأجور المنتظمة كمصدر رئيس للدخل وهي النسبة التي تتجاوز المعدل الوطني البالغ 54 % ، إن ارتفاع هذه النسبة من المؤشرات المتعلقة بالدخل والإنفاق تعني أن أكثر من ثلثي الأسر هي عرضة للآثار السلبية التي تتركها جمود الأجور على التكيف لمتطلبات تحقيق لإتاحة الغذائية .

ومن أهم ما كشفت عنه النتائج المسحية أن نسبة 17.4 % ينفقون أقل من 15 دولار شهرياً ، أي الذين يعيشون حالة الفقر الشديد جداً ، ومما يثير الاهتمام أكثر هو أن نسبة الذين يعيشون حالة الفقر الشديد جداً قد بلغت في قضاء الهندية 32 % وفي قضاء عين التمر 31 % في حين بلغت في مركز المدينة 11.6 % وهذه النسب كشفت عن تباين شديد بين مركز المدينة وأطرافها ، وهو ما يمكن تفسيره من خلال الواقع الاقتصادي للمدينة الذي يشير إلى تخلف شديد في جميع القطاعات الاقتصادية باستثناء انتعاش في الحركة التجارية في مركز المدينة وهو مرتبط بأعداد السواح الذين ينفدون إلى المدينة ، ويضاف إليه انتعاش بسيط في الحركة التي في أطراف المدينة القديمة ناتج عن انتقال بعض النشاطات التجارية إلى أطراف المدينة القديمة نظراً لظروف تتعلق بارتفاع بدلات الإيجار واختبار المواقع التسويقية التي تتلاءم مع أنماط العرض التسويقي الحديث مثل المراكز التسويقية الشاملة والتخصصية .

وكذلك من اللافت للنظر أن نسبة الفقراء جداً الذين ينفقون أقل من نصف دولار يومياً على مستوى المحافظة والأقضية هي أكبر من المعدل الوطني البالغ 15 % وبفارق ملحوظ وبالأخص التباين على مستوى الأقضية .

قدر متوسط الدخل الشهري في مدينة كربلاء بـ (35) دولار شهرياً يقابلها (41) دولار على المستوى الوطني في حين قدر متوسط الإنفاق الشهري في المدينة 30 دولار / فرد شهرياً يقابله 35 دولار / فرد على المستوى الوطني ، وينخفض معدل الدخل الشهري على مستوى القضاء إلى 30 دولار وكذلك معدل الإنفاق ينخفض إلى 25 دولار شهرياً وهذا التباين بين معدلات الدخل على المستوى الوطني ومستوى المدينة يعبر عن انتماء المدينة إلى مجموعة المدن ذات الدخل المنخفض وهو ما يعكس مستوى النشاط الاقتصادي الباقى للمدينة الذي يشهد تراجعاً عن مثيله على المستوى الوطني ، مما يعني أن المشاكل التي يعيشها الاقتصاد الوطني تظهر بصورة أكثر وضوحاً في اقتصاد محافظة كربلاء .

وقد لوحظ أيضاً أن الفرد الكربلائي ينفق ما معدله 18 دولاراً على الغذاء في حين يبلغ إنفاق الفرد على المستوى الوطني 25 دولاراً أي إن الإنفاق على الغذاء يشكل 60 % من الإنفاق الاستهلاكي ، و 51 % من الدخل في حين يشكل الإنفاق على الغذاء 57 % من إجمالي الإنفاق الاستهلاكي و 49 % من الدخل على المستوى الوطني ، أما الإنفاق غير الغذائي على مستوى المدينة و المستوى الوطني فقد كان بحدود 10 % من إجمالي الإنفاق الاستهلاكي .

(4) ممتلكات الأسرة :

تعد ممتلكات الأسرة من الأجهزة والأثاث دخل خزير مكتسب يمكن تحويله إلى دخل جاري عند الضرورة ، كما تشكل نسبة امتلاك الأسرة من الأجهزة والأثاث مقارنة باحتياجاتها مؤشراً على فرص توجيه الدخل بين إشباع الحاجات المؤجلة والإنفاق غير الاستهلاكي .

ومن نتائج الإحصائيات التي قدمها المسح في هذا الجانب إن 82 % من الأسر يمتلكون وحدات سكنية و 12 % يؤجرونها ، كما أظهرت النتائج أن 26 % من الأسر يمتلكون أرضاً و 18 % يمتلكون سيارة خاصة و 85 % منهم يمتلكون ثلاجة و 24 % يمتلكون غسالة و 2 % يمتلكون حاسبة الكترونية و 94 % يمتلكون تلفزيوناً و 70 % يمتلكون صحن فضائي و 15 % يمتلكون مكيف هواء ، و 40 % يمتلكون مولدة كهربائية .

وفي مجال الزراعة فإن معدل الحيازة للأسرة الكربلائية بلغ 1.3 دونم في حين بلغ المعدل الوطني للحيازة 4.9 دونم وعلى مستوى أقضية المدينة سجل قضاء عين التمر على معدل حيازة بلغ 5.9 دونم وسجل قضاء الهندية 1.8 دونم وفي قضاء المركز كان معدل الحيازة 0.9 دونم .

إن معدل الحيازة في محافظة كربلاء وخصوصاً في الأقضية من غير المركز يكشف عن نمط الحيازة وطبيعة تأثيره على الإنتاجية الزراعية في المدينة وهو يتطلب من خطط التنمية الزراعية أخذه كمعطى أساسي في تصميم برامجها التنموية ، كما إن التفاوت الواضح بين معدل الحيازة على المستوى الوطني مقارنة بمثيله على مستوى المدينة يؤكد ضرورة أخذ هذا التباين بنظر الاعتبار عند تطبيق برامج التنمية الزراعية الوطنية في المحافظة ، وإن العلاقة بين نمط الحيازة والإنتاجية وأثر ذلك في فاعلية السياسات الزراعية له الأثر الواضح على مستويات الفقر في الريف والأمن الغذائي في عموم المحافظة .

وفيما يتعلق بالثروة الحيوانية فإن معدل امتلاك الأسرة من الحيوانات هو 0.8 رأس غنم و 0.3 بقرة و 1.3 من الدواجن ، وهذه النسب عند مقارنتها بالمعدل الوطني يظهر التباين الذي يكشف عن التدهور في موارد المدينة من الثروة الحيوانية قياساً بالمستوى الوطني حيث بلغ معدل امتلاك الأسرة من الأنعام على المستوى الوطني هو 3.6 رأس غنم و 5.7 بقرة و 5.4 من الدواجن .

(5) نظام توزيع البطاقة التموينية (PDS) :

يعد هذا المؤشر من أهم المؤشرات في تحليل الأمن الغذائي في العراق ، كون نظام التوزيع (PDS) هو المصدر الأساسي لتأمين الحد الأدنى من إتاحة الغذاء للعوائل التي تعيش في حالة فقر شديد (الذين ينفقون أقل من نصف دولار يومياً) ، أي إن هذه العوامل ستتعرض إلى مخاطر عدم تأمين الأمن الغذائي في حالة تعرض هذا النظام إلى مشاكل في تنفيذه أو إلغائه ، إذن هذا النظام يشكل عامل استقرار في حالة الأمن الغذائي في العراق حيث إن 15 % من مجموع السكان في العراق يعيشون في حالة الفقر الشديد وفي مدينة كربلاء تزداد النسبة إلى 17.5 % وفي تقدير النسبة التي تشكلها قيمة الحصة التموينية إلى مجموع الدخل على مستوى المحافظة غير أنها تشكل 43 % من الدخل ، وكذلك تعادل قيمتها 83 % من الإنفاق الغذائي في الدينة أي إن 83 % من الإنفاق الغذائي سيوجه لشراء مواد البطاقة التموينية في حال انقطاعها كلياً ، وعند عدم توفر بعض المفردات سيكون سيكون لقيمة الإنفاق المضاف بمقدار قيمة المواد غير المتوفرة .

(6) أسلوب استراتيجية التدبير الغذائي (CSI) :

يعرف دليل استراتيجية التدبير الغذائي (CSI) في المسح قيد البحث على انه درجة الاعتماد على تدابير غذائية من قبل الأسرة الفقيرة جداً لا تمتلك غذاء أو نقوداً كافية لشراء الغذاء على مدى الأيام الثلاثين التي سبقت المسح ، الاستراتيجية التي اعتمدها المسح تضم 11 استراتيجية فرعية وضمن أربع استراتيجيات رئيسية هي تغيير النمط الغذائي ، زيادة توفير الغذاء من خلال حلول آنية ، استراتيجيات الترشيد ، تقليل عدد أفراد الأسرة (14) . قدرت قيمة دليل استراتيجية التدبير الغذائي (CSI) المعتمدة من قبل الأسر الكربلائية (38) يقابلها 18 على المستوى الوطني ، أي إن المواطن الكربلائي يعاني ضعف معاناة المواطن على المستوى الوطني ، أذن ارتفاع معاناة الأسرة في استخدام دليل استراتيجية التدبير الغذائي يقلل من أهمية هذه الاستراتيجيات في مواجهة الفقر ويحرمه من فرص أفضل لتحقيق الأمن الغذائي .

(7) مؤشرات أخرى تؤثر على الأمن الغذائي والفقر :

بالإضافة إلى المؤشرات التي سبق ذكرها فإن هناك مؤشرات أخرى تؤثر حالة عدم الأمن الغذائي والفقر أهمها كالاتي :

(أ) التعليم :

تترك المستويات التعليمية أثراً مهماً في إتاحة الغذاء ، حيث إن العلاقة طردية بين مستوى التعليم وقدرة الفرد على التكيف مع الظروف الصعبة وذلك لأن احتمالات حصول الفرد على فرصة عمل مرتبط بمستوى التعليم (15) . وفي العراق كان النظام التعليمي من أفضل الأنظمة في المنطقة قبل عام 1990 ، إلا ان الاتجاه التراجعي ظل هو السائد حتى المستويات التي بلغها في ظل الوضع الحالي ، فقد قدرت نسبة أمية الكبار في العراق بـ 21 % يقابلها 23 % لمحافظة كربلاء ، [النسبة تبلغ حدها الأقصى في قضاء عين التمر حيث تبلغ 45 %] أما نسبة السكان الذين يستطيعون القراءة والكتابة فقد بلغت نسبتهم 14 % ، وبلغت نسبة رؤساء الأسر الذين أكملوا الدراسة الابتدائية 28 % والذين أكملوا المتوسطة 10 % والإعدادية 9 % ، في حين بلغت نسبة رؤساء الأسر الذين حصلوا على شهادة الدبلوم 8 % والكالوريوس 5 % و 1 % لحملة الشهادات العليا .

إن النسب أعلاه تكشف عن تدني واقع النظام التعليمي في المدينة وعبرت هذه النسب عن آثاره المتركمة وانعكاس هذه الآثار على مستويات الفقر في المدينة في ظل العلاقة العكسية من المستوى التعليمي ومستويات الفقر كما إن الواقع التعليمي المتدني يشكل عبء كبير أمام برامج التنمية التي تستهدف رفع المستوى المعيشي لمن يعيشون تحت خط الفقر ، وكذلك تمثل عاملاً مثبطاً لسياسات معالجة البطالة .

(ب) الحالة العملية :

يعد التشغيل العامل الأساسي في تمكين الأسر من تحقيق الوصول إلى الغذاء من خلال تأمين دخل من العمل ، بالمقابل تمثل البطالة العامل الأساسي وراء وصول الأسر إلى حد الهشاشة ، لذا تمثل بيانات حالة العمل مؤشرات أساسية في توصيف حالة الأمن الغذائي والفقر في المدينة .

يقدر عدد العاطلين عن العمل بين رؤساء الأسر في كربلاء بـ 28 % ، وهي النسبة التي تجاوزت المعدل الوطني البالغ 26 % بنقطين منويتين ، وبلغت نسبة النساء داخل قوة العمل بـ 25 % مما يعكس تدهور حالة التمكين لدى الجنسين في المحافظة إلى حدود أقل بكثير من المستوى الوطني التي بلغت فيه نسبة النساء داخل قوة العمل 14 % . وقد أظهر تحليل البيانات المتعلقة بالمهنة أن 23 % ممن هم داخل قوة العمل يعملون في القطاع الحكومي 24 % منهم يعملون لحسابهم الخاص و 23 % يعملون بأجر أعمال غير زراعية .

(ج) البنى التحتية :

البنى التحتية هي إحدى متطلبات تحقيق الأمن الغذائي ومعالجة الهشاشة في الوضع الاقتصادي والاجتماعي ، فمثلاً الماء والصرف الصحي يترك أثراً كبيراً على معدلات التغذية والاستفادة من الغذاء ، فقد أشارت النتائج إلى إن نسبة الأسر التي يتوفر لها ماء صالح للشرب هي 91 % إذ ان 9.5 منها يتوفر لها الماء بشكل غير مستمر ، وهذه النسب مقبولة عند المقارنة مع المستوى الوطني الذي بلغ فيه نسبة توفر الماء الصالح للشرب 76 % .

(د) الوصول إلى الرعاية الصحية (16) :

مؤشرات الوصول إلى الرعاية الصحية في المدينة سجلت تراجعاً عن مثيلاتها على المستوى الوطني ، وهذا ما ينعكس سلباً على مؤشر الأمن الغذائي ، ومثلت مؤشرات الوصول إلى الرعاية الصحية الوقت اللازم للوصول إلى أقرب مستشفى بواسطة نقل ، فهو على مستوى المحافظة 28 دقيقة وعلى المستوى الوطني 27 دقيقة .

(هـ) الصحة :

يمثل النظام الصحي والحالة الصحية للأسر عوامل أساسية في تحديد قدرة رؤساء الأسر وأفرادها في مقاومة الفقر وتحقيق الأمن الغذائي والذي يشكل الغذاء الصحي أحد أركانه الأساسية .

ومن أهم مؤشرات الحالة هو نسبة رؤساء الأسر الذين يعانون من أمراض مزمنة والتي بلغت 32 % على مستوى المحافظة يقابلها 28 % على مستوى العراق ، وهذا يعني أن رؤساء الأسر يقفون تحت ضغط أكبر في محاولتهم توفير احتياجات الأسر مما يجعلهم يفقدون قدرتهم على مقاومة الأمراض .

(و) الإنتاج المحلي :

يمثل الإنتاج المحلي من الغذاء المصدر الأساسي في توفره وانه كلما كانت مساهمة الإنتاج المحلي في الغذاء المتوفر أكبر كلما استقرت حالة توفر الغذاء بدلاً من الاعتماد على التجارة والخزين (17) .

ومن المعلوم أن الحنطة أهم الحبوب في العراق من حيث الإنتاج والاستهلاك ، لذا تعد قدرة الاقتصاد المحلي على إنتاج الحنطة من المؤشرات المهمة في تحديد مدى توفر الغذاء كركن من أركان الأمن الغذائي ، وتعد كربلاء من المحافظات التي تسجل إنتاجاً محلياً وإنتاجاً من الحنطة حيث بلغت المساحة المزروعة من الحنطة (8.997 دونم) حيث بلغ الإنتاج (2.512 طن سنوياً) فيما بلغت السرعات الحرارية اليومية للفرد (72 سعرة) يقابل هذه النتائج النسب على المستوى الوطني والتي بلغت فيها نسبة المساحة المزروعة (67.383 دونم) وكميات إنتاج الحنطة (21.284 طن) فيما بلغت السرعات الحرارية (680 سعرة حرارية) ، ويلاحظ التباين الكبير في النتائج الذي يكشف عن اعتماد المحافظة على التجارة بنسبة كبيرة جداً في توفير الغذاء مما يشكل ضعفاً في قدرة المحافظة على تأمين الغذاء المحقق لمستوى الأمن الغذائي .

المحور الثالث : قياس الفقر و الرفاهية في مدينة كربلاء :

في ضوء بيانات الدخل والإنفاق التي قدمها مسح الحالة التغذوية سوف يتم قياس الفقر والرفاهية لمحافظة كربلاء .
(اولاً) : قياس الفقر .

(1) تقدير خطوط الفقر وفجواته:

(أ) خط الفقر المدقع: والذي سيتم التعبير عنه هنا بمجموع الإنفاق الغذائي ووفقاً لبيانات الجدول (1) كانت التقديرات للمحافظة (18,7) دولار والمستوى الوطني (23) دولار .

ويمكن استخراج خط الفقر المدقع للأسرة من خلال ضرب النتائج أعلاه في متوسط عدد أفراد الأسرة والذي يساوي (7) فرد للمحافظة مقابل (6,5) فرد للمستوى الوطني فتكون النتائج كالتالي :

(134) دولار للمحافظة مقابل (145,5) للمستوى الوطني .

(أ-1) فجوة الفقر المدقع :

يمكن احتساب فجوة الفقر المدقع من خلال الصيغة التالية :

$$Pg = g(z - m)$$

حيث إن : pg فجوة الفقر ، z خط الفقر المدقع ، m متوسط دخل الأفراد الفقراء أو الأسر الفقيرة .

وباعتماد 15 دولار كمتوسط لدخل الفقراء جداً كما اقره المسح ، تكون فجوة الفقر للفرد الواحد كما يلي :

$$\text{المحافظة } 3.7 = 15 - 18.7 \$.$$

$$\text{المستوى الوطني } 8 = 15 - 23 \$.$$

ولتحويل النتائج إلى مستوى الأسرة نضرب الناتج بمتوسط عدد أفراد الأسرة للمحافظة وللمستوى الوطني فتكون النتائج كالتالي : 25,9 \$ للمحافظة ، و 52 \$ للمستوى الوطني .

(أ-2) نسبة وإعداد الفقراء فقراً مدقعا:

من بيانات الجدول (1) يظهر إن نسب الفقر للمحافظة والمستوى الوطني شهدت تبايناً واضحاً إذ بلغت النسبة للمحافظة 23.3 % يقابلها 18 % للمستوى الوطني ، وعند ملاحظة توزيع النسب في المحافظة يلاحظ إن الاقضية سجلت ضعف نتائج المركز إذ بلغت النسب في قضاء الهندية 36 % و 35 % لقضاء عين التمر ، في حين كانت النسبة في المركز 18 % وهي مطابقة للمستوى الوطني .

إما إعداد الفقراء فقد كانت كالتالي :

المحافظة 190914

المركز 10644

قضاء الهندية 76171

قضاء عين التمر 22586

(ب) خط الفقر المطلق :

ويمكن اعتماد معدل الإنفاق الشهري على عموم السلع اللازم لسد الاحتياجات الاستهلاكية الأساسية بوصفه خطا للفقير المطلق ، وفي ضوءه تكون النتائج كالتالي : المحافظة \$ 39.9 ، \$ 48.5 .
(ب – 1) فجوة الفقر المطلق :

وفقا لصيغة حساب فجوة الفقر أعلاه تكون النتائج كالتالي : فجوة الفقر المطلق للمحافظة 39,5 – 34 = 5.5 \$ ، فجوة الفقر المطلق للمستوى الوطني 48,5 – 36 = 12.5 \$ * . هذه النتائج بالنسبة للفرد وتحويلها إلى مستوى الأسرة نضرب الناتج أعلاه في متوسط عدد أفراد الأسرة وكما يلي : المحافظة 5.5 × 7 = 38.5 \$ ، 6.5 × 12.5 = 81.25 \$.
(ب 2) نسبة وإعداد السكان الفقراء فقرا مطلقا فقد كانت للمحافظة 44,4% ، و للمستوى الوطني 38,9% .
إما إعداد الفقراء فقرا مطلقا في المحافظة فقد كانت 363803 .

التعليق على النتائج : عند مقابلة نتائج خط وفجوة الفقر المدقع والمطلق مع مؤشر مستوى المعيشة العام المتمثل بمتوسط الدخل للمحافظة والمستوى الوطني يتضح إن نتائج المحافظة تدل على مستوى أعمق من الفقر المدقع والمطلق ويعزز ذلك ارتفاع مستوى الإعاله في المحافظة ونسبة الفقراء من مجموع السكان ، وهو ما يعني إن المدى الزمني اللازم للقضاء على الفقر في المحافظة أطول نسبيا من نظيره للمستوى الوطني كما إن معدل النمو المطلوب في المحافظة يستلزم إن يكون أكبر عندما يراد تصميم خطة تنموية متوازنة للبلد .

(ثانياً) قياس الرفاهية باستخدام معامل أناند - سن (Coefficient Of Anand & Sen) (18) :

يعد معيار أناند – سن من أحدث المقاييس الاقتصادية لقياس الرفاهية والذي تم تطويره عام 1999 لتحديد مستوى الرفاهية عبر العلاقة الآتية :

$$A - S = \frac{\text{Log } Y - \text{log } Y \text{ min}}{\text{Log } Y \text{ Max} - \text{log } Y \text{ min}}$$

حيث إن :

A – S معامل الرفاهية ($A-S \leq 1$) .

Y متوسط الدخل أو الإنفاق .

Y min دخل الكفاف أو الحد الأدنى للدخل .

Y max الحد الأعلى للدخل .

1. متوسط الدخل في كربلاء (Y) 35 دولاراً .

2. دخل الكفاف (Y min) 15 دولاراً .

3. الحد الأعلى للدخل (Y max) 55 دولاراً .

$$\text{Log } 35 - \text{log } 15$$

$$A - S = \frac{\text{Log } 35 - \text{log } 15}{\text{Log } 55 - \text{log } 15} = 0,65$$

$$\text{Log } 55 - \text{log } 15$$

ويأخذ هذا العامل عدة قيم عند تحديد متوسط الرفاهية ، وهي :

1. قيمة سالبة إذا كان متوسط دخل الفرد أدنى من دخل الكفاف ، وهذه الحالة موجودة في بعض البلدان النامية وفي الفقيرة منها تحديداً والتي تعيش على مستويات متردية جداً .

2. يأخذ المؤشر القيمة (1) عندما يكون متوسط دخل الفرد مساوياً الحد الأعلى للدخل الفردي (في الدول الصناعية) .

3. يأخذ القيمة (0.5) والذي يدل على مستوى متدن من الرفاهية .

4. يأخذ المؤشر القيمة (0.8) ويعني توزيع أكثر عدالة ومستوى مرتفع للرفاهية .

المحور الرابع : الاستنتاجات التوصيات

أولاً : الاستنتاجات

تضمن البحث نتائج و استنتاجات عدة يمكن في ضوءها إيجاز توصيف حالة الفقر وفق مدخل الأمن الغذائي والفئات الهشة والدخل بالاتي :

(1) لم تكن المؤشرات الديمغرافية في صالح ضاهرة الفقر ، فمتوسط عدد أفراد الأسرة أعلى من المستوى الوطني ، كما إن هيكل التركيبة النوعية اقل تكافئاً .

(2) أظهرت مؤشرات إتاحة وتوفر الغذاء والماء الصالح للشرب تبايناً ملحوظاً عند مقارنة مستوياتها للمحافظة وأقضييتها وكذلك بالنسبة للمستوى الوطني ، وأتضح من الدراسة إن هذا التباين يعود إلى عدة عوامل منها : انخفاض الدخل الشهري في الاقضية عن مستوى المحافظة و المستوى الوطني ، بالإضافة لأثر العامل الديمغرافي و ظروف مرحلة الحصار وعوامل نمط الاستهلاك و الوضع التغذوي ؛ هذه العوامل تركت أثراً سلبياً في قدرة الأسرة في الانتفاع من الغذاء المتاح .

(3) ارتفاع نسبة الأسر التي تعتمد على الأجور المنتظمة كمصدر رئيس للدخل وذلك يعني إن أكثر من نصف الأسر عرضة للأثار السلبية التي يتركها جمود الأجور على التكيف لمتطلبات تحقيق الإتاحة الغذائية .

- (4) بلغت نسبة الذين يعيشون في حالة فقر شديد 17,4 % للمحافظة ككل , في حين بلغت النسبة 32% في الهندية و 31 % في قضاء عين التمر , إما في المركز فقد بلغت 11,6 % , ومن النسب اعلاه يظهر التفاوت بين حالة المركز والأطراف , وهو ما يعكس اثر تخلف القطاعات الاقتصادية وتراجع النشاط الاقتصادي للإطراف يقابله انتعاش الحركة التجارية في المركز وهو الأمر المرتبط بحركة السياحة الدينية في المدينة .
- (5) تنتمي المدينة إلى المحافظات ذات الدخل المنخفض حيث يقل متوسط الدخل الشهري ب (6) دولار عن المستوى الوطني , كما ان معدل الإنفاق على الغذاء في المدينة يشكل (60%) من الإنفاق الاستهلاكي و (51 %) من الدخل , هذه المؤشرات تعكس عدم المرونة في الاستجابة لهيكل التصرف في الدخل للمتطلبات الإتاحة التغذوية .
- (6) هناك تفاوت كبير بين معدل الحيازة على مستوى المحافظة مقارنة بالمستوى الوطني مما يترك أثره على مدى استجابة القطاع الزراعي في المحافظة لبرامج التنمية الزراعية .
- (7) إن 17,5 % ممن يعيشون في فقر شديد في المحافظة , تمثل البطاقة التموينية (PPS) المصدر الأساس لتأمين الحد الأدنى من إتاحة الغذاء لهم
- (8) أظهرت النتائج إن معانات الأسر الكربلائية في استخدام إستراتيجيات التدبير الغذائي (CSI) هي ضعف معانات الأسر على المستوى الوطني , وهو ما يعني تراجع كبير في أهمية هذه الاستراتيجيات في مواجهة الفقر و توظيفها في تحسين فرص تحقيق الأمن الغذائي .
- (9) كشفت مؤشرات التعليم عن تدني واقع النظام التعليمي في المحافظة وهو ما تنعكس أثره على الفقر من خلال العلاقة الدالية العكسية بينهما .
- (10) تجاوزت مؤشرات الحالة العملية المعدل الوطني بفوارق متفاوتة , واهم هذه المؤشرات هو نسبة العاطلين عن العمل بين رؤساء الأسر و البالغة 28 % , مما يضع هذه الأسر على حد الهشاشة .
- (11) إن احتياج المحافظة إلى معدل نمو سنوي عالي لتجاوز عتبة الفقر في المدى الزمني المتوسط و تدهور مؤشرات الأمن الغذائي ووقوع نسبة عالية من الاسر على حد الهشاشة يفصح عن تجذر الظاهرة وطبيعة تركيبتها .
- (12) اظهر مقياس الرفاهية مستوى متدني للرفاه في المحافظة كنتيجة لسوء توزيع الدخل و مصادر توليد الدخل فيها .

ثانيا : التوصيات

- على ضوء الاستنتاجات اعلاه يمكن صياغة بعض التوصيات التي يعتقد الباحث انها مهمة والتي يمكن تلخيصها بالتالي .
- (1) من خلال أهمية العلاقة بين حجم الأسرة وحالة الأمن الغذائي لا بد من اعتماد معدل الإعاله و التركيب النوعي كمؤشر أساسي في تحديد أولوية الافاده من برامج تحسين الحالة التغذوية للأسر التي تنفذها الحكومة المحلية أو/ مؤسسات المجتمع المدني.
- (2) رسم سياسات التوظيف وتوجيه الاستثمار في ضوء معطيات الحالة التغذوية , حيث تعطى فرص اكبر للمناطق التي ترتفع فيها مؤشرات سوء التغذية و الهشاشة , وطبقا له تكون الاقضية في مدينة كربلاء تستحق ضعفي الجهد التنموي المطلوب في المركز لتجاوز حالة الفقر .
- (3) ضرورة عد التباين في معدل الحيازة بين المحافظة والمستوى الوطني كمتغير أساسي في خطط التنمية الزراعية في المحافظة , لما له من اثر على فاعلية السياسات الزراعية وانعكاس هذا الأثر على مستويات الفقر .
- (4) ضرورة ربط الموقف من استمرار نظام البطاقة التموينية بمؤشرات الحالة التغذوية , وفي ضوء نتائج البحث لا بد من استمرار هذا النظام كونه يمثل المصدر الأساسي لتأمين الحد الأدنى من الغذاء ل 17,5 % من الاسر في المحافظة , كما يمثل 43% من الدخل لمعظم الاسر .

الهوامش :

- (1) عبد القادر , علي , مؤشرات الفقر , مؤشرات القياس والسياسات , الكويت , المعهد العربي للتخطيط , 2002 , ص 1 .
- (2) T.N.srinivasan,(poverty: some measurement problem)world bank , 1977.p.27.
- (3) Anthony B . Atkinson , (poverty in Britain and the Reform of social security) cam bridge university press 1964 , p.15 .
- (4) يوسف , باسل , الفقر وحقوق الإنسان " بحث مقدم في ندوة الفقر و الغنى في الوطن العربي " بيت الحكمة , بغداد , 2002 , ص 64 .
- (5) عبد القادر , علي , المصدر السابق ص3.
- (6) باقر , محمد حسين , قياس الفقر في التطبيق , سلسلة دراسات التنمية , الكويت , معهد التخطيط القومي , 2005 , ص 67 .
- (7) المهاجر , محمد كاظم , الفقر في العراق قبل وبعد حرب الخليج , نيويورك , كلاسكو , 1997 , ص 26 .
- (8) مؤتمر الغذاء الدولي , 1996 .
- (9) الأمم المتحدة , برنامج الأغذية العالمي / مكتب العراق – وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي – العراق , الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات , تحليل الأمن الغذائي والفئات الهشة في العراق 2005 ص 1 .
- (10) التمايمية , صبيحة بحوش , السياسات الزراعية في الجزائر ودورها في تحقيق الاستقلال الغذائي , 1991 , ص .

- (6-7) M. Alamgir and p. arora, (providing food security for all) London publication pp .
- (12) برنامج الأغذية العالمي ، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي – العراق ، المصدر السابق ص 1 .
- (13) جوده ، ندوة هلال ، تحليل وقياس اتجاهات الفقر في العراق للفترة 1980 – 2005 ، رسالة دكتوراة مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة البصرة ، 2006 ، ص 110 .
- * التقزم : (stunting) هو مقياس لسوء التغذية المزمن من خلال نسبة العمر إلى الطول .
- نقص الوزن : (Underweight) وهو مقياس لنقص التغذية من خلال نسبة الوزن إلى العمر .
- الهزال : (wasting) وهو مقياس لنقص الوزن الحاد عبر تحديد انخفاض الوزن إلى الطول عند الأطفال .
- للمزيد حول هذا الموضوع انظر :
- Multiple Indicator Cluster (MICS – 1996) , UNICEF and MOH : AUGUST 1996 .
- Iraq Living Condition Survey : Central Organization For Statistics and Information Technology and UNDP 2005.
- (14) برنامج الأغذية العالمي ، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي – العراق ، المصدر السابق ص 35.
- (15) انظر : الجميلي ، سامي حميد عباس ، دور التكنولوجيا في التنمية الزراعية في الوطن العربي ، رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة بغداد ، 1993 ، ص 21-49 .
- (16) E .E .Meyer p.sainsbury , pvomoting in the human environment . WHO , 1975 p.58.
- (17) السامرائي ، عبد الغفور إبراهيم احمد ، الأمن الغذائي في العراق ومتطلباته المستقبلية ، بيت الحكمة ، بغداد ، 1999 ، ص 165 .
- (18) S . Anand A.sen , the income component in the HDI Ahemative formulations , UNDB ,Human development report office , new York , 1999 . pp .110.

المصادر:

أولاً: المصادر العربية

- (1) عبد القادر ، علي ، مؤشرات الفقر ، مؤشرات القياس والسياسات ، الكويت ، المعهد العربي للتخطيط ، 2002 .
- (2) يوسف ، باسل ، الفقر وحقوق الإنسان " بحث مقدم في ندوة الفقر و الغنى في الوطن العربي " بيت الحكمة ، بغداد ، 2002 .
- (3) باقر ، محمد حسين ، قياس الفقر في التطبيق ، سلسلة دراسات التنمية ، الكويت ، معهد التخطيط القومي ، 2005 .
- (4) المهاجر ، محمد كاظم ، الفقر في العراق قبل وبعد حرب الخليج ، نيويورك ، كلاسكو ، 1997 .
- (5) مؤتمر الغذاء الدولي ، 1996 .
- (6) الأمم المتحدة ، برنامج الأغذية العالمي / مكتب العراق – وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي – العراق ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، تحليل الأمن الغذائي والفئات الهشة في العراق 2005 .
- (7) التمايمة ، صبيحة بحوش ، السياسات الزراعية في الجزائر ودورها في تحقيق الاستقلال الغذائي ، 1991 .
- (8) برنامج الأغذية العالمي ، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي – العراق ، المصدر السابق .
- (9) جوده ، ندوة هلال ، تحليل وقياس اتجاهات الفقر في العراق للفترة 1980 – 2005 ، رسالة دكتوراة مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة البصرة ، 2006 .
- (10) انظر : الجميلي ، سامي حميد عباس ، دور التكنولوجيا في التنمية الزراعية في الوطن العربي ، رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة بغداد ، 1993 .
- (11) السامرائي ، عبد الغفور إبراهيم احمد ، الأمن الغذائي في العراق ومتطلباته المستقبلية ، بيت الحكمة ، بغداد ، 1999 .

ثانياً: المصادر الأجنبية :

- (12) -Multiple Indicator Cluster (MICS – 1996) , UNICEF and MOH : AUGUST 1996 .
- (13) -Iraq Living Condition Survey : Central Organization For Statistics and Information Technology and UNDP 2005.
- (14) T.N.srinivasan,(poverty: some measurement problem)world bank , 1977.
- (15) Anthony B . Atkinson , (poverty in Britain and the Reform of social security) cam bridge university press 1964 ,
- (16) M. Alamgir and p. arora, (providing food security for all) London publication .
- (17) E .E .Meyer p.sainsbury , pvomoting in the human environment . WHO , 1975 .
- (18) S . Anand A.sen , the income component in the HDI Ahemative formulations , UNDB ,Human development report office , new York , 1999 .